

السيد عمار الحكيم: اختزال المشاكل بتغيير الوزراء هروب للامام وتدوير لازمة وليس إدارتها



ومعركة الفلوجة والموصل وتطهير الرمادي

مهمة وابتدأها بالمحور الأمني ، حيث التقدم الكبير لقواتنا العسكرية البتلة في محور الثرثار والذي يعتبر تقدماً نوعياً وسريعاً في فترة قياسية مما يدل على تغيير كبير في خريطة المعارك الدائرة مع الإرهاب بأذن الله ...

سيمنح قواتنا العسكرية القدرة على مواصلة التقدم في عدة محاور ، وبداية لحسم معركة الفلوجة وتحريرها من دنس الإرهاب الطلامي التكفيري والفكر المنحرف ... وما الاختراقات الأمنية التي واجهناها في الأيام الأخيرة الا نزعات الموت التي يعاني منها الارهابيون ، وندعو اخوتنا في القوات المسلحة الى تامين الجبهة الداخلية بمزيد من اليقظة والانتباه لان رداد الفعل الانتقامية للإرهاب على الانتصارات العسكرية ستتركز في المناطق السكانية وبين المدنيين ... فهؤلاء المجرمون عندما يعجزون عن مواجهة الرجال في ساحات الوغى فانهم يعودون الى ما يجيدونه وهو قتل المدنيين من النساء والأطفال ... ولكن ليعلم هؤلاء المجرمون انهم حطب جهنم ووقودها وان هذا الشعب انتصر عليهم رغم جراحه واهاته وهم منذ 12 عاماً يمارسون ارهابهم واجرامهم ويحشدون بفكرهم المنحرف كل ما استطاعوا تحشيدوه من المغرر بهم ليرعبوا هذا الشعب او يكسروا شوكته وقد فشلوا وسيفشلون وليس لهم موقع الا في مزابل التاريخ وسيبقى هذا الشعب ويبقى العراق عزيزاً مكرماً ، والذل والهوان لهم في الدنيا والاخرة

... اليوم الثرثار وغدا الفلوجة والحويجة وبعدها الموصل وسنستمر في تطهير مدننا من هذا الدنس وستعود شمسنا تشرق من جديد بعد ان نكسر خلافتهم الشيطانية ودولة الضلالة والانحراف ...

الضرورة السياسية والطريق المسدود وافق

الحل

وفي المحور السياسي ... فأنا كنا ومازلنا وسنبقى نؤمن بمشروع بناء الدولة والمؤسسات ونعتقد ان أي عمل سياسي يجب ان ينطلق من رؤية بناء الدولة وان يكون هدفه تقوية ركائز الدولة ...

اننا نرى الصوء في نهاية هذا النفق المظلم ، وان إرادة الخيرين قوية اذا اجتمعت على رؤية واحدة وهدف واحد ...

ان التغيير الذي نسعى للاتفاق عليه مع اخوتنا وشركائنا يعتمد على ان يكون تغييراً مدروساً وضمن معايير واضحة ... وان يقوم بالأخ رئيس مجلس الوزراء بأخذ حزمة من التغييرات المهمة في عملية إصلاحية واحدة كبيرة ومحسوسة ... تبدأ بتغيير مجموعة من المواقع الوزارية ويطلب من القوى السياسية المشاركة في الحكومة بتقديم خيارات جديدة ضمن مواصفات ومعايير علمية يضعها سيادته وصولاً الى فريق وزاري منسجم مع رؤيته وتطلعاته للمرحلة القادمة في عملية

بناء الدولة والمؤسسات كمرحلة أولى ، وأن يتزامن التغيير مع حسم ملف التعيينات بالوكالة في كل مفاصل الدولة وهذه الظاهرة هي احد اهم أسباب الفشل في إدارة المؤسسات الحكومية وتعد مخالفةً للدستور وإرادة الشعب ، ان تقييم اداء الحكومة مستقبلا يجب ان يكون ضمن معايير متفق عليها وعلى رأسها التعامل مع ملف التعيينات بالوكالة ولا بد من وضع سقف زمني محدد لأنجاز هذا الملف وهناك العشرات من المواقع الإدارية الحكومية الشاغرة التي لم تشغل لحد الان ... عندما نتكلم عن التغيير والإصلاح يجب ان لا نختزله بتغيير بعض الوزراء ، فالدولة ومؤسساتها تدار بالمواقع الواسطة من المدراء العامين والوكلاء ، ورغم ايماننا ان للوزير دوراً كبيراً في إدارة وزارته ولكن تبقى الإدارة الفعلية العملية والفنية بيد المدراء العامين ووكلاء الوزير وان يتم تطبيق مبدأ تغيير كل المدراء العامين غير الكفاء وتثبيت الكفاء منهم عبر عرضهم على مجلس النواب وبدون استثناء ، وبهذه الخطوة فأنا نفسح المجال للآلاف من الكفاءات الشابة من الوصول الى المواقع التنفيذية وضخ دماء جديدة في شرايين الدولة المترهلة ... وتغيير او تثبيت جميع رؤساء الهيئات المستقلة مما يساهم بإيجاد نبض اداري حكومي جديد وانعكاس هذا التغيير على الأداء الحكومي ككل ...

...
1- تغيير جزء من المواقع الوزارية التي يحددها السيد رئيس مجلس الوزراء .
2- تفكيك الوزارات المشمولة بقانون 21 وتحويل صلاحياتها للحكومات المحلية
3- تحويل بعض الوزارات الى هيئات وانهاء التقاطعات الإدارية بين الوزارات والهيئات .
4- غلق ملف التعيينات بالوكالة ضمن فترة زمنية محددة يتفق عليها واعتبارها من معايير تقييم اداء الحكومة ، وان لا يكون هناك بعد الان أي موقع حكومي يدار بالوكالة .
5- سد الشواغر في المواقع الحكومية والتي تقدر بالعشرات ، ومعطياتنا تشير الى ان ما بين المواقع بالوكالة والمواقع الشاغرة هناك بحدود 300 موقع حكومي جاهز لضخ دماء جديدة في الوقت الراهن ...
6- تقييم رؤساء الهيئات المستقلة وتغييرهم او تثبيتهم ودمج الهيئات ذات المهام المشتركة او المتقاربة ووضع معايير واضحة لمعنى التكنوقراط وان لا تبقى العبارات انشائية وفضفاضة ..
7- إقرار حزمة محددة من القوانين المهمة والمعطلة بين الحكومة والبرلمان
 هذه النقاط السبع اذا ما تم تنفيذها بسرعة ودقة وضمن جدول زمني محدد فأنا نكون قد قمنا بعملية تغييرية كبيرة واصلاح جوهرى للفريق

الحكومي وهيكله المؤسسات ووضعنا اقدامنا على الطريق الصحيح ... اما اختزال كل المشاكل بتغيير عدد من الوزراء تعد عملية هروب الى الامام وتدوير لازمة وليس إدارتها

المحور الثالث :

الاقتصاد ، الزراعة ، والإسكان

في المحور الثالث نتناول بعض المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق ... الكل يعلم ان العراق مثلما انتقل من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي برلماني من الناحية السياسية فانه يفترض ان ينتقل من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق الحر ... ولكن للأسف اقتصاديا لم يتحقق هذا الانطلاق و هو احد اهم اسباب انهيار الاقتصاد العراقي ، فمازالت الدولة تقود كل شيء وتقرر بكل المواضيع ومازال الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط هو المصدر شبه الوحيد للدولة العراقية

...المعقول ان تدار مئات الشركات من قبل الدولة وهي شركات خاسرة في المجلد ولم يتم تأهيلها إداريا وخصصتها لحد الان !! من الضرورة بمكان ان يُحسم التوجه الاقتصادي للبلد وان تباع هذه الشركات للقطاع الخاص وتتكفل الدولة بمعالجة شؤون العمال والموظفين العاملين فيها ...

لا يمكن لدولة تعمل بنظام السوق ان تبقى محتفظة بمئات الشركات المتوقفة عن العمل او المملوكة والخاسرة .. ويجب حسم هذا الملف وحماية الموظفين والعاملين فيها بأسرع وقت ...

ورقتنا الإصلاحية التي ارسلناها الى رئاسة مجلس الوزراء ذكرنا ضرورة تحرير الأراضي الزراعية لان القوانين التي تحكم الأراضي الزراعية هي قوانين قديمة وبالية ولا تسمح بتطوير قطاع الزراعة وقطاع السكن ... ودعونا الى تمليك الأراضي الزراعية للمزارعين، لان المواطن متى ما شعر ان هذه الأرض ملكه الصرف فانه سيعمل عليها ويستثمرها بطريقة اكثر فاعلية وستتحول الأرض الى سلعة تباع وتشتري وان تكون ملكيتها واضحة وعملية استحصال الضرائب عليها فعالة وبذلك نحول ملايين الدونمات المهملة الى سندات يتم تداولها وبيعها وشرائها ورهنها وادخالها في الدورة الاقتصادية للبلد ..

وفي قطاع السكن طالبنا بتحرير نظام منح القروض العقارية والزام المصارف الاهلية بمنح القروض للمواطنين بضمانة الدولة ، فلا يمكن ان نعالج مشكلة السكن ونوفر سكناً لائقاً للمواطنين الا اذا حررنا الأراضي ومنحنا كل عائلة عراقية حق امتلاك وحدة سكنية وقطعة ارض في بلدها واوجدنا نظام التمويل العقاري المصرفي ...

ان الملف الاقتصادي يحظى بالاهمية القصوى في الإصلاحات بعد ملف الإدارة الحكومية ... فلا قيمة لحكومة تكنوقراط او غيرها وهي مشلولة اقتصادياً وفاشلة في إدارة الملف الاقتصادي وملكاًة في وضع الحلول السريعة لمشاكل مزمنة تخنق الاقتصاد وتقيد المواطنين ...

المحور الرابع : عيد المرأة وتمكين النساء

المحور الرابع نستذكر اليوم العالمي للمرأة ، ونحن نقف احتراما للمرأة العراقية الصامدة والصابرة والتي

اثبتت بحق انها نخلة العراق التي لا تنحني ولا تنكسر ... نقف احتراماً لأمهات الشهداء اللواتي زفن ابنائهن وفلذات اكبادهن وهم في ريعان الشباب لحماية هذا الوطن من ابشع هجمة إرهابية بربرية تكفيرية تعرض لها في تاريخه الحديث ... نقف احتراماً للنساء النازحات والمهجرات اللواتي تركن بيوتهن كي لا يعشن تحت راية الخلافة الشيطانية الملعونة ... تنحني قاماتنا امام اخواتنا السبايا والاسيرات في ظلمات خلافة ابليس واعوانه ونقول لهن انكن عند الله كبيرات وعظيمات وان سيدتنا زينب وهي بنت امير المؤمنين وحفيدة النبي الأمين قد سببت واسرت على ايدي اجداد هؤلاء المنحرفين الذين يسبونكن اليوم بتهم الدين والعرق والمذهب ، وانهم والله لكاذبون فلا دين لهم ولا مذهب وانما هم بقايا جاهلية قريش واحفاد الطلقاء وان جدتهم اكلة الاكباد ... وانهم قد سبوا بنت نبيهم من قبل فليس غريباً عليهم ان يسبونكن اليوم ...

الوطن بانتظار ان تشرق شمس الانتصار وان يعودوا الى بيوتهم واحضان أمهاتهم وزوجاتهم وهم مكللين بالنصر

حزب الله المحور الخامس : حزب الله عربي إسلامي مقاوم وليس إرهابياً

في المحور الخامس نتناول التطورات المؤسفة الأخيرة التي صدرت من دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار حزب الله منظمة إرهابية

!!...!> وهذا فاني لن اذافع عن حزب الله ، لأنه لا يحتاج دفاعنا وتزكيتنا ، وانما سيدافع عنه تاريخه الإسلامي العربي المشرف ، سيدافع عنه تاريخه المقاوم وآلاف الاسرى العرب الذين تحرروا على يد رجاله ، وسيدافع عنه شهداؤه الذين حرروا الأرض العربية الوحيدة التي استعيدت بالدم والبندية ...

الراي والمنهج بين الاخوة الى تهديم وإلغاء ... فغداً مهما تأخر سينتهي كل هذا التشابك والتقاطع ، وغداً مهما تأخر ستثبت قواعد الاشتباك من جديد .. ولكن الأکید ان احتلال فلسطين ومظلومية شعبه قضية مستمرة والتحديات بوجه عالمنا العربي والاسلامي مستمرة فهل يا ترى سيبقى حزب الله إرهابياً في نظر البعض وهو يقاتل من اجل كل العرب ويحمي اعراض كل العرب ويصون وحدة لبنان كنا نتمنى ان تبقى جسور التواصل قائمة بين الاخوة ، فأنا نحافظ على جسور التواصل مع اعدائنا فلماذا نقطعها مع اخوتنا حتى لو تقاطنا في لحظة ما وفي موقع ما

الوضع الإقليمي ولغة الحوار ..

الوضع الإقليمي فاننا نشهد حراكاً كبيراً حول طاولات الحوار وليس حول خنادق الاقتتال ! ، وهذا ما دعونا اليه من البداية وما كنا واثقين من انه هو الحل الوحيد في يوم من الأيام ... ان الوضع الإنساني في سوريا لم يعد يحتمل المزيد من الدماء والدمار ولا بد من وضع نهاية لهذه المأساة الإنسانية الكبيرة والمخجلة قبل أي اعتبارات سياسية أخرى

لقد تدمرت سوريا الجميلة وأصبحت مرتعا لشذاذ الافاق من كل مناطق العالم كي

يعبروا عن ساديتهم واجرامهم وافكارهم المنحرفة ... وان استمرار الهدنة سيكون بداية كبيرة
لحلول صعبة ...

...
كما نتمنى ان تكون هناك نهاية حقيقية لحرب اليمن فان أبناء الشعب
الواحد لابد لهم ان يجلسوا يوماً على طاولة واحدة وان يضعوا شكوكهم المتبادلة وازمة الثقة
بينهم على طاولة الحوار حتى يضمنوا لانفسهم عيشاً مشتركاً بحرية وكرامة وعدالة

....

ان شعوبنا في المنطقة تعاني معاناة رهيبة وقد تورطت دول المنطقة بصراعات
داخلية وخارجية متشابكة وقد حان الوقت لوضع حدٍ لهذه المأساة الكارثية
 ...</p>